PC 1=0

دكتور جمال الدين محمد سعيد
أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة — جامعة عين شمس

مشكلة ميزان المدفوعات في مصر

مطبعة لجنة البيان العربي
١٩٥٥

Princeton University Library
32101 056865429

مشكلة ميزان المدفوعات في مصر

تأليف

دكتور جمال الدين محمد سعيد

B. Com. (Hons.); M. Com.; Ph. D;
A. S. M. A.; F. E. S.; F. S. S.

١٩٥٥

مطبعة لجنة البيان العربي

(RCPRA)
HG3883
.E3S742
1955

ميزان المدفوعات

Balance of Payments

١ ـ أهم مفردات ميزان المدفوعات

قبل أن نبدأ فى دراسة مشكلة ميزان المدفوعات فى مصر يلزم أن نقوم بتحليل قصير لأهم مفردات ميزان المدفوعات فى أية دولة مع ملاحظة أنه لسوء الحظ توجد اختلافات كثيرة فى طريقة العرض وتنظيم هذه البيانات فالطرائق التى استخدمتها عصبة الأمم ومصلحة التجارة فى الولايات المتحدة فى الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية قد اختلفت عن تلك التى اتبعها صندوق النقد الدولى فى الفترة اللاحقة للحرب وهذه تختلف من دولة لأخرى . على أن هذه الاختلافات لا تمنع بالضرورة من إيضاح أهم مفردات ميزان المدفوعات . وفيما يلى أهم هذه المفردات .

(ا) الصفقات الجارية Current account .

وتشمل : ١ — السلع والخدمات

٢ — التحويلات من جانب واحد

أما السلع والخدمات فتشمل حصيلة كل من الصادرات والواردات المنظورة . فمثلا نجد أن النظام الألمانى فى التقسيم يضع تحت مفردة الصادرات كافة السلع المصدرة بالطريق العادى والسفن المبيعة للأجانب والأسماك المباعة فى كافة الموانى الأجنبية والمنتجات المحلية المباعة من السفن الراسية فى الموانى الأجنبية . الخ. ومن الواضح أن بعض هذه المفردات لا تظهر فى النشرات الرسمية الخاصة بالتجارة الخارجية والتى لا تشمل بطبيعة الحال سوى السلع المارة عبر الجمارك . وخلاف

الواردات والصادرات المنظورة توجد مدفوعات الخدمات وهذه تسمى بالصادرات والواردت غير المنظورة وتتمثل فى خدمات النقل ونفقات الشحن وانتقال المسافرين وضرائب الموانى وأجور التلغراف والخدمات التجارية والخدمات المالية كعمولات السماسرة والخدمات التى تؤدى لحركة السياحة . والدخل الناتج من الاستثمارات ، فالأرباح أو الفوائد التى يحصل عليها مواطن مصرى نتيجة استثمار خارجى إنما تشبه تماماً الدخل الناتج من بيع قطننا .

كما تشمل التحويلات من جانب واحد Unilateral transfers وأهم بنودها الهدايا الشخصية والمنح الحكومية وهذه ليست التزامات تجارية ولكن حكمها حكم انتقال الرصد لدفع قيمة الواردات أو الخدمات . ومثال ذلك السلع التى كانت تنتقل من أمريكا إلى الدول المتمتعة بنظام الإعارة والتأجير أو الدول الداخلة فى مشروع مارشال والهدايا والهبات التى يرسلها بعض المهاجرين إلى ذويهم- وهذه وسيلة من وسائل تمويل فائض الصادرات الكبير لدى الدولة . و بعبارة أخرى تمكنت الدول التى لديها نقص فى كمية الدولارات من شراء ما تحتاج إليه من سلع وخدمات أمريكية نتيجة انتفاعها من مشروع الانعاش الأوربى وتمكنت أمريكا من تصدير جزء من الفائض فى صادراتها . وقد زادت أهمية هذا البند فى ميزان مدفوعات أمريكا فى السنوات الأخيرة فبلغ ١٩٢٣[1] مليوناً من الدولارات فى ١٩٤٨ .

(ب) الصفقات الرأسمالية Capital account .

وتشمل : ١ — انتقالات رؤوس الأموال فى المدة الطويلة .

٢ — انتقالات رؤوس الأموال فى المدة القصيرة زائداً انتقال الذهب . فتصدير رؤوس الأموال فى المدة الطويلة يتكون من شراء أسهم

(1) U. S. Dept. of Commerce Survey of Current Business, June 1950 p. p. 348—349.

وسندات لمنشآت أجنبية أو إعادة شراء أسهم وسندات وطنية أو دفع قروض للخارج أو شراء ممتلكات للأجانب فى داخل البلاد . أما رؤوس الأموال المصدرة للآجال القصيرة فتشمل أية زيادة فى أرصدة البنوك فى الخارج أو الكمبيالات الأجنبية . وانسياب رأس المال إلى الخارج فى المدة الطويلة إنما هى مسألة وثيقة الارتباط بانسياب رأس المال فى المدة القصيرة ، والتغيرات فى إحداها قد تعوضها فى بعض الحالات تغيرات مضادة أخرى لدرجة أنه فى بعض الحالات يلزم تغيرات فى كليهما لإحداث تأثير مباشر على طلب أو عرض العملة الأجنبية .

٢ — ماذا نعنى بكلمة ميزان المدفوعات : —

مشكلة التعاريف فى علم الاقتصاد مشكلة قائمة حتى الحظة الراهنة فكثيراً مايستخدم اللفظ فى استخدامات مختلفة مما يؤدى إلى بلبلة الفكر وسيادة الكثير من المناقشات التى تكتنفها الغموض والتى إذا مابحثت بحثاً عميقاً لاتخرج عن كونها اختلافات فى التعاريف وتحميل اللفظ معان مختلفة ، ولم تنجو كلمة « ميزان المدفوعات » من هذه المشكلة . وأعتقد أنه من واجبنا أن نبدأ بذكر كلمة عن الاستخدامات المختلفة لكلمة « ميزان المدفوعات » .

(ا) أحياناً تستخدم كلمة ميزان المدفوعات لتعنى كميات العملات الأجنبية التى تباع وتشترى خلال فترة محدودة من الزمن . وفى ظل هذا التعريف يكون التساوى الحسابى فى ميزان المدفوعات من المسائل المسلم بها . فكما أن المبيعات تساوى المشتريات . فكذلك جانبى الميزان يمثل كل جانب مبيع أو مشترى عملة دولية معينة لسداد المطلوبات الناشئة عن عمليات المبادلة الدولية فى أية صورة من صورها . ولكن التساوى الحسابي ليس دليلا على وجود توازن فى المعنى الاقتصادى المعروف .

(ب) قد نعنى بالكلمة المدفوعات التى تتم فى خلال فترة معينة من والى الدول الأجنبية . وبعبارة أخرى، ماميزان المدفوعات الا كشف يبين مقدار

مدفوعات دولة معينة للدول الأجنبية من ناحية ومدفوعات تلك الدول إليها من ناحية أخرى خلال فترة محدودة من الزمن . وهذا الاستخدام يختلف بطبيعة الحال عن سابقه إذ أن المدفوعات قد تتم لا عن طريق شراء العملات الأجنبية فحسب ولكن بتحويل ماهو مملوك [1] منها فعلا فى الخارج .

فلو أن حجم المدفوعات أكبر من حجم الإيرادات أو المتحصلات فلا بد من سداد العجز بوسيلة أو أخرى . وبمعنى آخر فى ظل هذا التعريف يصح أن يكون ميزان المدفوعات سالبا أو غير موافق ، ولكن لايمكن أن يستمر سالبا إلى مالانهاية ، بل تتناوبه فترات يكون فيها سالبا وأخرى موجبا وفى المدة الطويلة يميل إلى التوازن .

وهناك الكثير من التعاريف الأخرى التى تدور حول تبيان مركز الدولة الاقتصادى من حيث مشترياتها ومبيعاتها ، اقراضها أو اقتراضها ، ومدى ماتمنحه من هبات ، وبعبارة أخرى مديونيتها أو دائنيتها إزاء الدول الأخرى ، فميزان المدفوعات هو البيان الإحصائى الذى يوضح نتائج الصفقات التجارية والرأسمالية التى يقوم بها المواطنون والحكومة فى دولة ما إزاء المواطنين والحكومات فى الدول الأخرى والذى يمكن به التعبير عن التأثيرات الاقتصادية المتبادلة لهذه الدول خلال فترة معينة هى فى الغالب سنة .

٢ — لماذا نعنى بدراسة ميزان مدفوعات مصر :

إن دراسة وتحليل ميزان مدفوعات أية دولة لاشك هامة من عدة وجوه ، فهى تعطينا معلومات عن مشاكل أسعار الصرف الخارجى ، فالدولة التى تحقق فائضا من عملياتها الجارية لا تجد صعوبة فى شراء العملات الأجنبية ، إذ أن

(١) تشمل تحويل الذهب أيضاً .

حصيلة مبيعاتها إلى الخارج تكفل لها ذلك ، فلا داعى لبيع الذهب فى الخارج أو الاستدانة أو عرض أسعار أعلى لشراء العملات الأجنبية .

كما أن ميزان المدفوعات يعطينا فكرة عن المركز المالى للدولة وعن درجة تقدمها الاقتصادى ، فمثلا لو تميزت حالة دولة بزيادة كبيرة فى وارداتها من البضائع عن صادراتها ، والتى أسفرت العمليات الرأسمالية الخاصة بالأجل الطويل عن رصيد دائن (مقبوضاتها) إنما هى دولة مدينة غير ناضجة Immature debtor أى أنها دولة متخلفة اقتصاديا تقترض رءوس أموال أجنبية وتستخدمه لدفع قيمة وارداتها من السلع الرأسمالية والاستهلاكية . وأحسن مثال نسوقه على ذلك الولايات المتحدة فى أثناء السنين الأولى من تقدمها إذ كانت تقترض رءوس الأموال من انجلترا وتستخدمها فى شراء الآلات الصناعية والسكك الحديدية الخ .

أما لو كانت هناك زيادة كبيرة فى صادرات البضائع على الواردات وهناك رصيد مدين فى المدفوعات للفوائد والأرباح فإنها تعتبر دولة مدينة ناضجة Mature debtor أى أنها دولة نمت مواردها بمساعدة رءوس الأموال الأجنبية وهى الآن فى مرحلة دفع الفوائد والأرباح على القروض القديمة ، كما أنها تدفع جزءا من الأصل نتيجة زيادة صادراتها على وارداتها . وقد مرت الولايات المتحدة بهذه المرحلة فى الفترة ١٨٧٣ إلى فترة قيام الحرب العالمية الأولى ، وتقع فى هذه الفئة الآن أيضا الأرجنتين والبرازيل . وهذه هى حال مصر عقب فترة التخصص فى ١٨٨٢ ، إذ بعد فترة الديون التى اقترضها إسماعيل (مع الفارق أن اسماعيل أضاع الكثير من القروض فى إرضاء نزواته وشهواته على البذخ والترف ، وكان أسوأ مثل للحاكم المسرف) بدأت الظروف الاقتصادية تستقر وقامت بعض مشروعات الرى وتقدمت الزراعة وحققت مصر فائضا فى صادراتها عن وارداتها تمكنت به من سداد فوائد الديون وجزء من الأصل ، ولا يعنى هذا بالضرورة أن مصر قد نمت مواردها إلى الحد الكافى .

وإذا أظهر ميزان مدفوعات الدولة زيادة كبيرة فى الصادرات السلعية عن الواردات ، وكذلك رصيد مدين كبير فى الصفقات الرأسمالية الطويلة الأجل ، فإن هذه الدولة تعتبر دائن غير ناضج ، أى أنها دولة تمد الدول الأجنبية برأس المال لتستخدمه فى شراء سلع الدولة المقرضة . وفى خلال الحرب العالمية الأولى كانت الولايات المتحدة تمر بهذه المرحلة .

وإذا كانت الدولة تحقق نقصا كبيرا فى مدفوعات وارداتها عن إيراد صادراتها من السلع والخدمات ، ولكنها فى نفس الوقت تحقق رصيداً دائناً فى الدخل الناتج من استثماراتها الخارجية فانها تكون قد وصلت إلى مرحلة الدولة الدائنة الناضجة . وقد كانت انجلترا فى هذا المركز الممتاز قبل سنة ١٩٣٩ وسوف تصل إلى هذه المرحلة الولايات المتحدة سريعاً .

٤ — تحليل ميزان مدفوعات مصر :

قبل صدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والخاص بالرقابة على النقد[١] كان من الصعب بل من المستحيل عمل ميزان مدفوعات لمصر لعدم توافر البيانات الخاصة ببعض المفردات الهامة المكونة لهذا الميزان من ناحية ولخطورة الاعتماد على أرقام مصلحة الجمارك[٢] فى التقدير من ناحية أخرى .

فمن أهم مكونات الميزان الحسابى فى مصر حصيلتى الواردات والصادرات . وهناك مصدرين للحصول على الأرقام الخاصة بهاتين المفردتين أرقام مصلحة الجمارك وأرقام مراقبة النقد . وهناك اختلاف كبير بين تقدير كل من الجهتين وتتسع الهوة فى تقدير الواردات عن الصادرات كما يتضح من الأرقام التالية .

(١) بموجب هذا القانون تكونت لجنة عليا للرقابة على النقد ويشرف على العمل المراقب العام لشئون النقد عن طريق قسم الرقابة على النقد فى البنك الأهلى . وبموجب هذا القانون تحتم على كل شخص لديه عملات أجنبية أن يسلمها إلى أحد البنوك المتعمدة . وحظر على البنوك الاحتفاظ بعملات أجنبية تزيد عن حاجتها وأية زيادة تباع للبنك الأهلى بالأسعار التى تعلن يوميا .

(٢) راجع النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى — المجلد الثالث — العدد الثانى — ١٩٥٠ .

سنة	الواردات		الصادرات	
	أرقام الجمارك	أرقام مراقبة النقد	أرقام الجمارك	أرقام مراقبة النقد
١٩٤٩	١٧٨ر٢	١٥٨ر٣	١٣٨	١٣٨ر٧
١٩٥١	٢٤٢ر١	٢٤١ر٩	٢٠٣ر٠	٢٠١ر٩
١٩٥٣	١٧٥ر٢	١٦٥ر٢	١٣٧ر٤	١٣٥ر٣

ويعزى ذلك للأسباب الآتية : —

(ا) أن قيمة البضائع التى تسجلها مصلحة الجمارك عن هذا العام مثلا إنما دفعت قيمتها فى الأعوام السابقة وعلى ذلك فقد تضمنتها أرقام مراقبة النقد عن فترة سابقة لورودها . ولكن هذا المصدر للاختلاف كان أكثر أهمية فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية منه الآن لصعوبة النقل ولعدم إمكان تلبية المصانع للطلب المتزايد على منتجاتها فى الفترة التى أعقبت الحرب نتيجة للحاجة إلى إعادة البناء الاقتصادى الأهلى لمعظم الدول . ولكن باضطراد سير العالم نحو الظروف العادية تقل فترة الإبطاء بين طلب السلعة من الخارج و بين ورودها إلى مصر .

(ب) ميل مصلحة الجمارك إلى تقويم قيمة الواردات بأكثر من المبالغ التى حولت فعلا .

(حـ) هناك كميات كبيرة من البضائع ترد برسم الأمانة أو قد لا يدفع ثمنها إلا عند التسليم فى القطر المصرى ، فبينما تدرج قيمة هذه الواردات ضمن أرقام مصلحة الجمارك إلا أن مراقبة النقد لا تدرجها إلا عند تحويل الثمن .

(ء) تدرج مصلحة الجمارك ضمن الواردات البضائع التى يستوردها الجيش البريطانى وذلك بخلاف مراقبة النقد التى لا تدخلها فى حسابها إذ أن مصر لا تدفع قيمتها .

(هـ) لا تمثل أرقام مراقبة النقد فى جميع الأحوال قيمة الواردات «سيف» إذا كثيراً ما تدرج بعض مصاريف الشحن ضمن أرقام الملاحة .

وقد اتسعت الهوة فى تقديرات المصدرين عقب تخفيض قيمة الجنيه المصرى فى سبتمبر ١٩٤٩ وذلك لأن أغلب البضائع التى وردت عقب هذه الفترة كانت أثمانها قد سددت فعلا ، فبينما حسبتها مراقبة النقد على أساس أسعار الصرف القديمة قومتها مصلحة الجمارك على أساس أسعار الصرف الجديدة ولكن هذا السبب قد فقد أهميته الآن . مما سبق يتبين لنا أن أرقام الجمارك لا تصلح كدليل على اتجاه المدفوعات .

ويدل تتبع الأرقام الخاصة بميزان المدفوعات فى مصر فى الفترة ١٩٤٦ — ١٩٥٣ على استمرار حدوث عجز فى الميزان باستثناء ١٩٤٩ كما يتضح من الجدول التالى .

السنة	النتيجة الصافية لميزان المدفوعات بملايين الجنيهات
١٩٤٦	— ١٩ر٤
١٩٤٧	— ٣١ر٧
١٩٤٨	— ١٢ر٢
١٩٤٩	+ ٤ر٩
١٩٥٠	— ١٤ر٠
١٩٥١	— ٢٠ر٠
١٩٥٢	— ٥٥ر٠
١٩٥٣	— ٨ر٣

فلو علمنا أن ميزان المدفوعات فى ١٩٤٥ قد حقق فائضا قدره ٥ر٤٤ مليونا من الجنيهات لادركنا لأول وهلة مقدار التغير . ولا شك أن أهم سبب لهذا العجز منذ ١٩٤٦ إنما يرجع إلى (١) ما تتطلبه حالة التعمير والتنمية الاقتصادية بعد الحرب (٢) كرد فعل للحرمان الذى كان سائداً فترة الحرب وما فرضته من قيود على الاستيراد من الخارج (٣) ما حدث من تحويل مبالغ كبيرة لاستهلاك سندات الدين العام الموجودة بالخارج ، ودفع الكوبونات التى تراكمت أثناء الحرب ، وكذلك قيمة السندات المستهلكة لبعض الشركات (٤) زيادة الوارد من الذهب فى السنوات الأخيرة (٥) زيادة الواردات من المواد الغذائية ولا سيما القمح لعجز الانتاج المحلى عن كفاية الإستهلاك .

وفيما يلى ميزان مدفوعات مصر للسنوات ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، كما توضحه النشرات الاقتصادية للبنك الأهلى[١] :

---

(١) راجع النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المجلد السادس — العدد الثانى ١٩٥٣ . وكذلك المجلد السابع العدد الثانى ١٩٥٤ .

جدول رقم ٣ يوضح ميزان مدفوعات مصر لعامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢

« بملايين الجنيهات »

المفردات	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣
الإيرادات :			
حصيلة الصادرات	٢٠١ر٩	١٤٥ر٦	١٣٥ر٣
التجارة العابرة	٢ر٦	٣ر٢	٢ر٥
التأمين	٠ر٤	١ر٠	٠ر٧
الملاحة	٧ر٥	٦ر٨	٧ر١
رسوم المرور فى قناة السويس	٢٦ر٤	٢٦ر٦	٢٩ر١
فوائد وأرباح وإيرادات أخرى	٤ر٩	٤ر٨	٦ر٣
مصروفات الجيش البريطانى	١٤ر٧	٥ر٨	٩ر٠
إيرادات أخرى	٣٣ر٨	٢٤ر٩	٢٥ر١
المجموع	٢٩٢ر٢	٢١٨ر٧	٢١٥ر١
المدفوعات :			
الواردات	٢٤١ر٩	٢١٠ر٥	١٦٥ر٢
التجارة العابرة	١ر٥	٢ر٤	١ر٥
التأمين	١ر٥	٠ر٩	١ر١
مدفوعات تجارية أخرى	٢ر٥	٢ر٢	٢ر٢
الملاحة	٦ر١	٦ر٩	٦ر٣
فوائد وأرباح وإيرادات أخرى	١٧ر٤	١٦ر٩	١٧ر٤
مصروفات السياحة وتحويلات الاعانات	١٥ر٣	١١ر٦	٩ر٦
مصروفات الحكومة المصرية	٦ر٣	٥ر٧	٦ر٦
مدفوعات أخرى	١٤ر٩	١٥ر٠	١٣ر١
المجموع	٣٠٧ر٤	٢٧٢ر١	٢٢٣ر٠
رصيد المدفوعات الجارية	١٥ر٢-	٥٣ر٤-	٧ر٩-
صافى التحويلات الرأسمالية	٤ر٦-	٢ر٠-	٠ر٤-
العجز الإجمالى	١٩ر٨-	٥٥ر٤-	٨ر٣-
تمت مقابلته على الوجه الآتى :			
نقص الأرصدة الاسترلينية	٥٤ر٤-	٤٠ر١-	٣ر٧+
تغير الأرصدة الرسمية من العملات الأخرى	٩ر٩+	١٧ر٧-	٧ر٨-
تغير الذهب النقدى	٢٦ر٦+	—	—
تغير حساب غير المقيمين الخاصة بالبنوك (الزيادة + العجز -)	١ر١-	٠ر١-	٣ر٩-
تغير حساب غير المقيمين الأخرى والالتزامات الأخرى (الزيادة + العجز —)	٠ر٨-	١ر٩+	٠ر٦-
السهو والخطأ	—	٦ر+	٠ر٣+
المجموع	١٩ر٨-	٥٥ر٤-	٨ر٣-

ويلاحظ أن البنك الأهلى لم يتبع فى تقسيمه التقسيم الذى أوردناه سابقاً ، كما يلاحظ أن بعض المفردات مبنى على التقدير والبعض الآخر يتضمن عدة مفردات كان يحسن ذكرها تفصيلا ، فمثلا يشمل باب « الإيرادات الأخرى » الكثير من المفردات و بعضها كان يجب أن تشمله البنود الأخرى ، كما أن بعض الإحصاءات يشوبها النقص كحسابات الملاحة ... الخ . ولذا عند التحليل يجب أن نتذكر أن التقديرات الواردة أعلاه تقريبية . وعلى كل فهى محاولة تستحق التقدير ، و بمضى الزمن سوف تتحسن الأرقام كثيراً عن وضعها الحالى .

من الجدول السابق نجد أن حصيلة صادرات مصر فى السنوات ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ أقل من حصيلة الواردات ، فيقدر العجز الصافى بحوالى ٤٠ مليوناً من الجنيهات فى ١٩٥١ ، ٩ر٦٤ فى ١٩٥٢ ، ٩ر٢٩ مليوناً فى ١٩٥٣ . وكانت نسبة الهبوط فى حصيلة الصادرات فى عام ١٩٥٢ عن عام ١٩٥١ أشد بكثير من نسبة الهبوط فى قيمة الواردات ، فبينما نجد أن نسبة الهبوط فى قيمة الصادرات بلغت ٢٨ ٪ (٣ر٥٦ مليوناً من الجنيهات) كانت نسبة الهبوط فى قيمة الواردات ١٣ ٪ (حوالى ٤ر٣١ مليوناً من الجنيهات) ١٩٥١ = ١٠٠ . ولو أخذنا القيمة الكلية لجميع مفردات الإيراد لوجدنا أن الهبوط بلغ ٥ر٧٣ مليون جنيه فى عام ١٩٥٢ عنه فى عام ١٩٥١ بينما المدفوعات الكلية نقصت فقط بمقدار ٣ر٣٥ مليوناً من الجنيهات . ويرجع ذلك إلى الهبوط الكبير فى متوسط أسعار القطن فى عام ١٩٥٢ عنه فى عام ١٩٥١ مما اضطر الحكومة إلى إعلان سياستها الثابتة إزاء القطن وتدخلت فى السوق مشترية للقطن الكرنك بسعر ٥ر٦٢ ريالا والأشمونى بسعر ٥٥ ريالا ومما يزيد فى جسامة هذا الانخفاض أن مصر صدرت كميات أكبر من القطن خلال عام ١٩٥٢ عنه فى عام ١٩٥١ ، كما يرجع الهبوط فى حصيلة الصادرات إلى نقص الكمية المصدرة من الأرز لضعف محصوله وهبوط صادراته من ٣ر١٤ مليوناً من الجنيهات فى ١٩٥١ إلى ٨ر٠ من المليون فقط فى عام ١٩٥٢ . على

أن التحسن البادى فى الميزان التجارى فى ١٩٥٣ عنه فى ١٩٥٢ إنما يرجع دون شك إلى هبوط المدفوعات عن الواردات نتيجة السياسة الانكماشية التى اتبعتها الحكومة ، وبذلها الجهود الكثيرة لتقييد حرية الاستيراد ، إذ أن نظام الاستيراد أخضع لنظام التراخيص ، كما أن الحكومة اتخذت الإجراءات الكفيلة بالحد من استيراد الذهب ، إذ هبطت قيمة الوارد من الذهب فى ١٩٥٢ إلى مادون النصف مما كانت عليه فى عام ١٩٥١ إذ بلغت ٤ر٧ مليون جنيه وكادت تتلاشى كلية فى عام ١٩٥٣ ، كما ألزمت البنوك فترة من الوقت بمطالبة عملائها بغطاء كامل بالجنيهات المصرية لما يفتحونه من اعتمادات فى الخارج . ومن ثم هبطت قيمة مدفوعات الواردات بحوالى ٤٥ مليوناً فى ١٩٥٣ عن رقم ١٩٥٢ . ولو تركت المسألة دون تقييد لكانت نسبة انخفاض واردات مصر أقل من نسبة انخفاض الصادرات . وهذا راجع إلى اختلاف طبيعة الطلب على كل . فبينما ثبت بالدراسات الإحصائية[1] التى قام بها الكاتب وغيره من الباحثين أن الطلب على القطن المصرى مرن نجد أن الطلب على الواردات يكاد يكون غير مرن بوجه عام إذ أن جزءا هاماً من الواردات تتمثل فى مواد غذائية كالقمح والسكر . وقد زادت الكمية المستوردة من هاتين المفردتين زيادة كبيرة فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٥٣ .

وباختصار فالعجز فى الميزان التجارى كان كبيراً ، إذ بلغ ٤٠ مليوناً من الجنيهات فى ١٩٥١ ، و٦٥ مليوناً فى عام ١٩٥٢ ، ثم هبط إلى ٢٩ر٩ مليوناً فى ١٩٥٣ . على أن الهبوط الأخير يرجع بصفة خاصة إلى انخفاض قيمة واردات القمح ودقيقه من ٣٠ مليوناً من الجنيهات إلى ١٥ر٥ مليونا ، وكذلك إلى ضعف الطلب على بعض أصناف الواردات كالسيارات ونقص الوارد من السماد ولزيادة الإنتاج المحلى منه .

---

(١) جمال سعيد : اقتصاديات مصر دراسة لمرونة الطلب على القطن المصرى ص ٨١ إلى ٩٣ .

ومن الأسباب التى أدت إلى اتساع الثغرة فى الميزان الحسابى انخفاض نفقات الجيش البريطانى فى مصر من ١٤ر٧ مليونا من الجنيهات إلى ٨ر٥ مليونا فى ١٩٥٢ والتى بالرغم من زيادتها إلى ٩ مليون فى ١٩٥٣ إلا أنها لم تصل إلى مستوى ١٩٥١ . على أن الانخفاض فى ١٩٥٢ ليس طبيعياً ولا يمكن تعليله بانخفاض الانفاق وحده نتيجة لهجر العمال المصريين للعمل فى معسكرات الجيش البريطانى أو نتيجة لاستخدام البريطانيين للسكك الحديدية المصرية عنوة دون دفع أجور النقل ، ولا سيما فى الفترة التى أعقبت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وقيام حركة الفدائيين فى منطقة القنال ومقاطعة بعض المتعهدين للجيش البريطانى واضطرارهم إلى الاعتماد فى تموينهم على الخارج بدرجة أكبر ولكن الأمر الثابت هو قيام الجيش البريطانى بمساعدة حركات تهريب العملة وانتهاز فرصة رغبة بعض الأفراد فى تحويل ثرواتهم إلى الخارج .

أما رسوم المرور فى القناة فقد بقيت كما هى تقريباً خلال عامى ٥١ ، ٥٢ وزادت بمقدار ٥ر٢ مليون فى عام ١٩٥٣ لزيادة حمولة السفن المارة عبر القناة فى ١٩٥٣ ، كما ارتفع صافى فائض التجارة العابرة إلى مليون جنيه فى ١٩٥٣ .

أما الإيرادات من الأرباح والفوائد والدخول الأخرى ومعظمها مستمد من الاستثمار فى أوراق الحكومات الأجنبية ولاسيما أوراق الحكومة البريطانية فبالرغم من حدوث هبوط ملحوظ فى هذه الأصول الأجنبية المملوكة لمصر خلال عام ١٩٥٢ فصاعداً إلا أن الإيرادات من الفوائد والأرباح ظلت عند نفس المستوى ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة للاستثمارات القصيرة الأجل .

وفى عام ١٩٥٣ زادت إيرادات الملاحة زيادة طفيفة عما كانت عليه فى حين هبطت مدفوعاتها . وقد أظهرت عمليات التأمين هبوطا طفيفا فى الإيرادات وزيادة فى المدفوعات خلال عام ١٩٥٣ .

أما فيما يختص بالمدفوعات فنلاحظ نقصاً هاماً فى مصروفات السياحة وتحويلات الإعلانات ويشمل هذا البند مصاريف السياحة والحج والمبالغ المحولة لتغطية نفقات الطلبة المصريين المقيمين فى الخارج وأقارب الأجانب فقد بلغت هذه المدفوعات ١٥ر٣ مليونا فى ١٩٥١ ثم هبطت إلى ١١ر٦ مليونا فى ١٩٥٢ وإلى ٩ر٦ مليونا فى ١٩٥٣ . ويرجع السبب فى ذلك إلى بعض القيود المفروضة على المسافرين للخارج وتخفيض المبالغ المصرح بها للمسافرين . وقد أدى هذا إلى هبوط العجز فى صافى رؤوس الأموال المحولة إلى الخارج .

ولو أن مصروفات الحكومة فى الخارج أيضاً قد هبطت بحوالى ٦٠٠ ألف جنيه فى عام ١٩٥٢ وذلك عن مستوى ١٩٥١ إلا أنها عادت إلى الزيادة فى عام ١٩٥٣ بمقدار ١ر٣٠٠ر٠٠٠ عما كانت عليه فى ١٩٥٢ . وتتمثل هذه النفقات فى مصروفات السلك الدبلوماسى والبعثات .

وقد ظلت تحويلات الأرباح والفوائد والدخول الأخرى إلى الخارج ثابتة تقريبا ويتمثل هذا البند فى الدخل من الاستثمارات المباشرة فى مصر كالفائدة التى تدفعها شركة قنال السويس وشركات البترول وفوائد قرض بنك التصدير والاستيراد . . . الخ . وقد تمت موازنة الحساب فى عام ١٩٥٢ أى مقابلة العجز الإجمالى البالغ ٥٥ مليوناً من الجنيهات بالسحب على أرصدة مصر من العملات الأجنبية فهبط ما تملكه مصر من الأرصدة الاسترلينية بما يعادل حوالى ٤٠ مليوناً من الجنيهات ، وبما يعادل ١٧ر٧ مليونا من الجنيهات المصرية من العملات الأجنبية الأخرى منها ١٥ر٧ مليونا فى شكل دولارات . ولم تذهب كل هذه الدولارات إلى منطقة النقد الأمريكية التى لم يزد العجز معها عن ٢ر٧ مليونا من الجنيهات وإنما ترجع إلى استخدام الدولارات فى تسوية العمليات المتعددة الأطراف ولاسيما مع سويسرا وكندا .

وتمت مقابلة العجز فى ١٩٥٣ على أساس هبوط أرصدة مصر من العملات الأجنبية خلاف الاسترلينى بصفة خاصة بمقدار ٨ر٧ مليون من الجنيهات .

(٥) التوزيع الأقليمى لميزان المدفوعات :

يجب أن يكون معروفا أن التوزيع الأقليمى لميزان المدفوعات يقوم على تقسيم المعاملات إلى مناطق على أسس جغرافية أكثر منها على أسس نقدية . والفكرة هى إجمال أهم التطورات مع هذه المناطق .

أولا : المعاملات مع منطقة الاسترليني :

وهذه تشمل المملكة المتحدة والهند والباكستان وجنوب أفريقيا واستراليا وسيلان و بلاد أخرى .

(ا) عام ١٩٥٢ .

١ — تراجع أهمية المنطقة الاسترلينية بالنسبة لمدفوعات مصر الخارجية إذ هبط نصيبها فى مجموع الإيرادات من ٤٣ ٪ إلى ٣٠ ٪ كما هبط نصيبها فى المدفوعات من ٣٢ ٪ إلى ٢٦ ٪ وذلك فيما بين عامى ١٩٥١، ١٩٥٢[١] .

٢ — سجل الميزان عجزا فى ١٩٥٢ مع بلاد المنطقة الاسترلينية ماعدا الهند والباكستان هذا مع العلم بأن الفائض مع الهند تدهور فى عام ١٩٥٢ إلى ٨ر٢ مليونا بعد أن كان ٢٦ر٩ مليونا من الجنيهات فى ١٩٥١ .

٣ — تحول الميزان مع المملكة المتحدة من فائض بلغ ١٤ مليونا فى عام ١٩٥١ إلى عجز بلغ ٨ر٥ من الملايين .

وباختصار أدت العوامل السالفة إلى تدهور رصيد مصر من الاسترليني وزاد من حدة ندرته .

(١)

السنة	حصيلة الصادرات	مدفوعات الواردات	الميزان التجارى	صافى العمليات الأخرى	الفائض أو العجز
١٩٥١	+ ٧٤ر٤	+ ٧٧ر١	— ٢ر٦	+ ٢٩ر٩	+ ٢٤ر٣
١٩٥٢	+ ٢٧و٨	+ ٥٢ر٨	— ٢٥و٠	+ ٢٠ر٥	— ٤ر٥

ويرجع تدهور المعاملات مع المنطقة الاسترلينية إلى النقص الشديد فى وارداتها من القطن المصرى فحصيلة صادرات مصر إلى المملكة المتحدة هبطت من ٣٨ر٤ مليونا من الجنيهات فى ١٩٥٢ ، أى بعجز بلغ ٢٨ مليونا وقد خفف من حدة هذا العجز قليلا مقابلة مصر لعمل انجلترا بالمثل كلما كان ذلك ممكنا فحدت مصر بعض الشىء من وارداتها من انجلترا فقلت كمية مدفوعات مصر عن وارداتها من انجلترا بحوالى ١٢ مليونا من الجنيهات .

كما حدث نقص فى فائض الميزان التجارى مع الهند بحوالى ١٩ مليونا من الجنيهات ويرجع ذلك إلى نقص مشتريات الهند من القطن المصرى .

أما الدول الأخرى كجنوب افريقيا واستراليا فقد سجل الميزان تناقصاً فى العجز نتيجة نقص واردات القمح والذهب من كل . و باختصار بينما سجلت المعاملات مع بلاد المنطقة الاسترلينية فائضا قدره ٢٤ر٣ مليونا من الجنيهات فى ١٩٥١ سجلت عجزا فى ١٩٥٢ مقدار صافيه ٤ر٥ مليونا من الجنيهات .

(ب) عام ١٩٥٣ :

١ — أصبحت المعاملات مع هذه المنطقة تمثل ٣٥ ٪ من مجموع الإيرادات و ٢٢ ٪ من مجموع المدفوعات .

٢ — سجلت المعاملات فائضاً قدره ٢٧ر٩ مليوناً مقابل عجز إجمالى قدره ٤ر٥ مليون في عام ١٩٥٢ وفائض قدره ٢٤ر٣ فى عام ١٩٥١ . ويرجع هذا إلى زيادة صادرات مصر إلى المملكة المتحدة و إلى زيادة الفائض مع الهند من ٨ر٢ مليوناً من الجنيهات إلى ١١ر١ مليونا .

ثانياً : المعاملات مع دول غرب أوربا :

(١) عام ١٩٥٢

وتشمل هولندا و بلجيكا وألمانيا الغربية وفرنسا و إيطاليا والنرويج والسويد وسويسرا وأسبانيا . وتدل حركة المعاملات مع هذه الدول على تزايد أهميتها بالنسبة لتجارة مصر الخارجية فبينما بلغت حصيلة صادرات مصر إلى هذه المنطقة ٥٨ مليوناً فى ١٩٥٢ أى ٤٠ ٪ من القيمة الإجمالية لحصيلة الصادرات بلغت حصيلة الصادرات مع معاملات المنطقة الاسترلينية ٨و٢٧ مليونا من الجنيهات ، كما أن مدفوعات مصر نتيجة لوارداتها مع هذه المنطقة قد زادت أهميتها هى الأخرى إذ بلغت ٧ر٧٦ مليوناً من الجنيهات ، بينما مدفوعات الواردات من منطقة الاسترلينى بلغت ٨ر٥٢ مليونا من الجنيهات . وهذه الظاهرة لها أهميتها إذ تدل على مدى التحوّل فى اتجاهات تجارة مصر الخارجيـة ، إذ حتى نهاية فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها بحوالى سنتين كانت منطقة الاسترلينى هى أولى عملاء مصر من حيث الصادرات والواردات .

وقد أدى صافى المعاملات مع دول غرب أوربا إلى عجز قدره ٥ر٢٩ مليونا من الجنيهات . وكان الميزان فى غير صالح مصر مع جميع دول المنطقة ماعدا أسبانيا التى زادت مشترياتها القطنية فى عام ١٩٥٢ فبلغ فائض ميزانها معها حوالى ٨ر٣ مليونا من الجنيهات ، كما اتسع التعامل مع منطقة ألمانيا الغربية فى عام ١٩٥٢ وزاد عجز الميزان التجارى معها فبلغ أربعة ملايين من الجنيهات بعد أن كان ٧ر٢ مليوناً فى عام ١٩٥١ ، أما منطقة النقد الفرنسية فقد قل العجز معها بمقدار ٣ر٥ مليونا . وقد بلغ العجز أقصاه مع هولندا إذ بلغ ٩ر٩ مليونا من الجنيهات أما البلاد الأخرى فالتغيرات معها كانت طفيفة .

(ب) عام ١٩٥٣

١ — استمرت هذه المنطقة محافظة على أهميتها السابقة ، فهى تمثل حوالى ٣٧ر٥ ٪ من مجموع الإيرادات و ٤٤ ٪ من المدفوعات . ارتفع الإيراد منها إلى ٨١ مليونا من الجنيهات بزيادة قدرها ٦ر٥ مليونا عن العام السابق ، بينما هبطت المدفوعات إلى ٣ر٩٧ مليونا بنقص قدره ٧ مليون .

٢ — هبط إجمالى العجز مع هـذه المنطقة من ٧ر٩٧ مليون فى ١٩٥٢ إلى ١ر١٧ من الملايين ويعزى هذا إلى التحسن فى صافى المعاملات مع منطقة النقد الهولندية والسويسرية وبلجيكا والسويد والنرويج

ثالثاً : المعاملات مع دول شرق أوربا :

وتشمل النمسا وبلغاريا وروسيا وألمانيا الشرقية وهنغاريا وبولندا ورومانيا ويوغوسلافيا واليونان .

(ا) المعاملات فى عام ١٩٥٢ :

سجلت المعـاملات مع دول شرق أوربا انتعاشاً فى عام ١٩٥٢ عنها فى ١٩٥١ بالرغم من تقلص المعاملات بصفة عامة[1] . ويرجع النشاط إلى صفقات مقايضة القطن المصرى بالقمح من روسيا والسكر من ألمانيا الشرقية . وقد هبط العجز فى ميزاننا مع روسيا من ٢ر٦ إلى ٦ر٠ من المليون . وقد ظلت المعاملات مع مختلف بلدان هذه المجموعة دون اختلاف يذكر ما عدا يوغوسلافيا التى تحول الميزان معها من فائض قدره ٦ر٣ مليون فى ١٩٥١ إلى عجز قدره ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه نتيجة استيراد كميات كبيرة من السكر منها . ويبلغ رصيد العجز مع دول شـرق أوربا كافة ٥ر١ مليون جنيه .

(١) بلغت حصيلة الصادرات إلى دول شرق أوربا ٥ر٢٤ مليونا من الجنيهات ومدفوعات الواردات ٦ر٢٦ مليونا من الجنيهات . راجع نشرة البنك الأهلى المشار إليها سابقا .

(ب) عام ١٩٥٣

حدث هبوط فى حجم المعاملات التجارية مع منطقة دول شرق أوربا نتيجة هبوط حجم المعاملات مع روسيا وتشيكوسلوفاكيا ، ولكن نسبة هبوط الواردات من هذه المنطقة كان أقل من نسبة هبوط الصادرات إليها بسبب استيراد كميات كبيرة من السكر والقمح ولا سيما من روسيا .

وقد زاد إجمالى العجز من ١ر٥ مليونا من الجنيهات إلى ١ر٧ مليونا .

رابعاً : المعاملات مع دول الشرق الأوسط :

وتشمل إيران وفلسطين والعراق ولبنان وشرق الأردن وسوريا والمملكة العربية وتركيا وبلاد أخرى . والعجز هو إحدى المظاهر المألوفة فى المعاملات مع هذه المنطقة نتيجة لكثرة الواردات من هذه المنطقة فى شكل بترول وتبغ وبسبب مصاريف الحج والسياحة .

(١) عام ١٩٥٢ :

تزداد مدفوعات مصر عن وارداتها من هذه المنطقة عن حصيلة الصادرات إليها زيادة كبيرة فبينما كانت حصيلة الصادرات إلى مجموعة دول الشرق الأوسط ٣ر٣ مليوناً من الجنيهات بلغت مدفوعات الواردات ٢ر١١ مليوناً من الجنيهات . وأهم سبب لذلك هو حاجة مصر إلى استيراد البترول من العراق والمملكة العربية وكذلك استيرادها للتبغ من تركيا وذلك لتحريم زراعة الدخان فى مصر ، هذا بخلاف المدفوعات غير المنظورة ولا سيما إلى المملكة العربية نتيجة لنفقات الحج . ومن الملاحظ انكماش العجز مع مجموعة دول الشرق الأوسط فى ١٩٥٢ عنه فى ١٩٥١ إذ وصل العجز ٢ر١٠ مليوناً بعد أن كان ٦ر١٦ مليوناً من الجنيهات . والسبب الرئيسى لهذا الانكماش إنما يرجع إلى انخفاض مدفوعات الواردات

إلى إيران من ٧ر٥ مليوناً من الجنيهات إلى ١ر٠ من المليون وذلك لانقطاع واردات البترول فى ١٩٥٢ . كما يعزى جزء من الانكماش أيضاً إلى هبوط مصروفات الحج بنحو مليونى جنيه .

(ب) عام ١٩٥٣ :

هبط إجمالى العجز مع هذه المنطقة من ٢ر١٠ مليوناً إلى ٩ر٥ مليوناً ويرجع هذا لنقص الوارد من البترول من العراق وزيادة الصادرات إلى المملكة العربية السعودية .

خامساً : المعاملات مع منطقة النقد الأمريكية :

هبطت حصيلة الصادرات إلى ٢٠ مليون جنيه بنقص قدره ٥ر١ مليون عن عام ١٩٥١ فى الوقت الذى زادت فيه المدفوعات عن الواردات بنحو ٧ ملايين من الجنيهات إذ بلغت المدفوعات ٥ر٢٤ مليون جنيه وذلك لزيادة الوارد من القمح والدقيق . وكانت النتيجة أن انقلب الفائض الذى حققته مصر فى ميزانها وقدره ٨ر٣ مليوناً من الجنيهات فى ١٩٥١ إلى عجز بلغ ٥ر٤ مليوناً من الجنيهات فى عام ١٩٥٢ . أما فى عام ١٩٥٣ فقد هبطت حصيلة الصادرات إلى ٧ر٨ مليوناً بينما ظلت المدفوعات عالية نتيجة لاستيراد القمح ودقيقه إذ بلغت ٢٠ مليوناً مقابل ٥ر٢٤ . أى أن إجمالى العجز زاد فأصبح ٧ر١٠ مليوناً .

سادساً : المعاملات مع البلدان الأخرى :

وتشمل كندا وشيلى واليابان وبلاد أخرى . وقد زاد مقدار العجز مع كندا من ٣ر٠ من المليون إلى ٦ر٠ مليون من الجنيهات بسبب كثرة واردات القمح والدقيق منها . وهنا أيضاً نسجل ظاهرة جديدة فى تغير تكوين التجارة الدولية لمصر إذ زادت وارداتها من القمح بدرجة كبيرة ولاسيما فى السنوات التى أعقبت

الحرب العالمية الثانية ويعزى ذلك إلى قصور المحصول المحلى عن كفاية حاجات السكان المتزايدين . أما العجز الكبير البالغ خمسة ملايين جنيه مع شيلى فيرجع كالعادة إلى استيراد الأسمدة و إلى تزايد طلب مصر عليها نتيجة للزراعة الكثيفة . وتعتبر اليابان الدولة الوحيدة من بين مجموعة هذه الدول التى حققت مصر معها فائضاً ولكن هذا الفائض فى الميزان انكمش فى ١٩٥٢ عنه فى ١٩٥١ إذ أصبح ٤ر٨ مليوناً بعد أن كان ٧ر٩ مليوناً من الجنيهات .

وقد هبط صافى العجز مع هذه المنطقة من ٦ر٥ مليون جنيه فى ١٩٥٢ . إلى ٧ر٠ من المليون فى ١٩٥٣ ويعزى ذلك إلى نقص واردات القمح من كندا والأسمدة من شيلى بصفة خاصة .

هذا والنتيجة النهائية التى يمكن تسجيلها أن حالة العجز التى طرأت على ميزان مدفوعاتنا ليست طارئة و إنما تتسع الثغرة بين الإيرادات والمدفوعات عاماً بعد آخر . ومهما كانت النتائج الأولى لسنة ١٩٥٤ تبشر بإمكان الحد من هذا التدهور نتيجة لمختلف الإجراءات التى تتخذها الحكومة لوقف استنزاف الأصول الأجنبية ولوقف العجز فى الميزان التجارى ومحاولاتها تصريف محصول القطن وتشجيعها لمنتجى القمح فى داخلية البلاد إلا أننا نرى أنه لا يمكن الوقوف مكتوفى الأيدى أمام هذا العجز المتجدد المتكرر ولا بد من رسم السياسة التى تساعدنا على إقفال الهوة المتسعة فى هذا الميزان ولاسيما وأن أرصدتنا الاسترلينية قد استهلك الجزء الأكبر منها ولا بد من تدبر الأمر وهذا يقودنا بلا شك إلى دراسة وسائل معالجة العجز فى ميزان مدفوعاتنا .

٦ — كيف نعالج العجز الحالى فى ميزان المدفوعات :

لقد وضح لنا أن ميزان مدفوعات مصر كان فى حالة عجز متكرر وظاهر منذ ١٩٤٦ ولهذا العجز خطره وأهميته للأسباب التالية : —

(ا) أن هذا العجز أكبر مما يمكن اعتباره دون شك انحرافاً طفيفاً عن الحالة العادية مما يهدد بانحراف الاقتصاد المصرى عن التوازن الاقتصادى الحقيقى .

(ب) أن أحد أسباب هذا العجز هو دون شك نتيجة رد فعل لارتفاع سعر القطن ارتفاعاً غير عادى أدى إلى إسراف التجار والمستوردين فى التفاؤل فقاموا بالشراء من الخارج على نطاق واسع يفوق مقدرة السوق المصرية على الاستيعاب ثم ما لبث أن أعقب هذا هبوطاً شديداً فى أسعار القطن يتعذر معه خفض قيمة الواردات لتتمشى مع حالة الصادرات إلا بالتضحية ببعض مقومات الاقتصاد القومى التى ترد من الخارج .

(ح) أن هذا العجز المتكرر قد جعل شروط المبادلة الخارجية تميل فى غير صالح مصر وهذا يؤدى إلى نقص الدخل الحقيقى ، لأن انخفاض أسعار الصادرات المصرية ولا سيما القطن يفوق انخفاض مستوى أسعار الواردات .

إزاء ذلك لا يمكن للدولة أن تقف مكتوفة الأيدى أمام هذه الحالة وهناك الكثير من الوسائل الممكن اتخاذها لمعالجة هذا العجز . ويمكن أن نجملها فى التالى : —

١ — العلاج الكلاسيكى عن طريق تحقيق انكماش فى الأسعار والدخول بقصد زيادة الصادرات والحد من الواردات .

٢ — التحديد الكمى للواردات

٣ — تعديل سعر الصرف

٤ — الاستعانة بالمنظمات الاقتصادية الدولية

٥ — رسم السياسات المالية والنقدية التى تؤدى إلى تنشيط الجهاز الإنتاجى والتوسع فيه وبالتالى زيادة مقدرة الدولة على التصدير .

٦ — تعديل السياسة التجارية للدولة كالالتجاء إلى المعاهدات والاتفاقات

الثنائية و إتباع وسائل التمييز فى المعاملة وكذلك تغيير السياسة الجمركية أو منح إعانات التصدير . . . الخ .

والآن نعالج كل من هذه الوسائل لنتعرف مدى تأثيرها وصلاحيتها فى مصر .

١ ــ العلاج الكلاسيكى : The Classical Medecine

العلاج الكلاسيكى يفترض أن مرحلة التوازن تتم أتوماتيكيا . وأن أية محاولة لاخضاع التجارة الخارجية إلى نظام معين أو التأثير فيها ضارا بالاقتصاد . فكل شخص يجب أن يشترى من السوق الأكثر رخصا سواء أكان ذلك فى الداخل أم فى الخارج وإذا أدى هذا إلى زيادة الواردات فانه سوف يؤدى إلى زيادة الصادرات أيضا ، فالتوظف الداخلى لايمكن زيادته عن طريق خفض الوارات لان هذا سوف يؤدى إلى خفض الصادرات إلى نفس الحد . والدخل الأهلى لايمكن زيادته عن طريق قفل الباب فى وجه الواردات لأن هذا لن يؤدى سوى إلا انحراف الموارد عن الإنتاج لسوق التصدير المربحة وتحولها إلى الإنتاج للسوق المحلى . فلو أن هناك جهازا ما يعمل حقا على ربط الواردات بالصادرات لكانت النتائج السابقة سليمة ولا تقبل الجدل ولأمكن للتجارة الخارجية أن ترعى شأنها بنفسها . ان الكلاسيك يرون وجود هذا الجهاز فى سوق الصرف الخارجى مع وجود أسعار صرف تتحرك بحرية تامة . فالصادرات والواردات (بما فيها المفردات غير المنظورة) إنما تظل متعادلة نتيجة تغير أسعار العملات ووصولها إلى المستويات التى تضمن هذا التعادل . فالمستوردون يبيعون عملتهم فى سبيل الحصول على العملات الأجنبية ليشتروا بها السلع التى قرروا استيرادها والمصدرون يبيعون العملات الأجنبية ويشترون عملتهم . وحيث أن السعر يتحرك إلى أية مستوى يحقق التعادل بين الطلب والعرض فانه يحقق التعادل بين الصادرات والواردات أوتوماتيكيا . ولكن حيث أن الطلب والعرض يتغيران من فترة لأخرى بل

ومن ساعة لأخرى فان نتيجة هـذه السوق الحرة هو تذبذب السعر باستمرار وهو أمر غـير مرغوب فيه ، بل من المتفق عليه أن استقرار السعر يحقق الـكثير من المزايا وينشط التجارة .

ولـكن تحديد سعر الصرف معناه أننا قد حدنا عن مبادىء Laissez-faire فسعر الصرف يمكن أن يتحقق له الثبات إذا ما قبلت الحـكومة أو الهيئة النقدية المركزية بيـع وشراء العملة عند السعر المحدد . أما وقد حددنا السعر فلا بد من وجود جهاز آخر يحفظ التوازن بين الواردات والصادرات . ولـكن النظرية الـكلاسيكية مازالت ترى أن التعديل سوف يحـدث أتوماتيكيا . فلو زادت الواردات زيادة كبيرة فإن النقود تخرج من الدولة ومن ثم تهبط الأسعار فى الداخل فى الدولة التى تزيد وارداتها عن صـادراتها وترتفع فى الدولة التى لديها فائض فى الميزان التجارى . وانخفاض الأسعار يجعل السلع المنتجة محليا أرخص من الواردات ومن ثم تنخفض الواردات كما يؤدى هـذا إلى رخص الصادرات ومن ثم تزيد . وطالما أن الواردات تزيد عن الصادرات فإن الأسعار سوف تستمر فى الانخفاض نتيجة لنزوح النقود من الدولة التـدفع فائض الواردات ومن ثم تقل الواردات وتزيد الصادرات حتى يتوازنا من جديد . وبالمثل إذا زادت الصادرات فإن النقود تدخل إلى الدولة فترتفع الأسعار وتصبح الواردات أرخص نسبياً فتزداد وتصبح الصادرات أغلى نسبيا فتقل ومن ثم يختفى فائض الصادرات وهذه المرحلة يفترض فيها أنها أتوماتيكية ولـكن لـكى نتأكد من أنها سوف تسير فى هذه الاتجاهات سوف تتدخل الحـكومة لتقوى من عضـدها . فعندما تدخل النقود فلا بد من مضاعفاتها أى ترك كمية النقود الإضافية تحـدث أثرها على الجهاز الائتمانى وذلك حتى ترتفع الاسعار فى الداخل وعندما تخرج النقـود يجب أن نقلل كمية النقود الموجودة فى التداول حتى تنخفض الأسعـار . وبعبارة أخرى بدلا من أن تـكون مستويات الأسعار الداخلية مستقلة بينما يتغير سعر

الصرف ليحدث التعادل المطلوب يثبت سعر الصرف وتترك مستويات الأسعار الداخلية للتغير وفقا لما تتطلبه أحوال التجارة الخارجية .

والمشكلة هى أن الأسعار الداخلية لاتتحرك وفقا لهـذه النظرية وفى الاتجاه المطلوب . فحينما يـكون هناك فائض فى الواردات نجد أن الأسعار تنخفض قليلا ولـكن ليس بالحجم المطلوب . والتعديل المطلوب احداثة عن طريق الأسعـار إنما يؤثر على التوظف . فنقص الطلب الفعال [1] نتيجة لفائض الواردات يؤدى إلى نقص حجم التوظف وانـكماش الدخل الأهلى باضعاف الفرق بين الصادرات والواردات كما أن الصادرات تزداد قليلا ونجـد أن اعادة التعادل سوف يقع عبئه الحقيقى على الدخـل الأهلى الذى يقل إلى درجة تجعل الواردات تهبط كثيرا لتتعادل مع الصـادرات . فالبديل حقا لتغيير سعر الصرف ليس تغيير مستويات الأسعار وإنما تغير مستويات التوظف والدخل الأهلى .

وهذا الانكماش سوف يتعدى ظاهرة الدخل الأهلى ، إذ أن حجم التجارة الخارجية نفسها سوف تتعرض للانكماش أيضا ، فلو أن دولة ما لديها فائضا فى صادراتها بقدر ما تحقق لدى الدول الأخرى من العجز فإن هذا الفائض يستبعد لو أن كلا من الدول التى حققت عجزاً عمدت إلى الإقلال من وارداتها من الدول التى لديها الفائض ومن ثم تحول دون ظهور أثر المضاعف ، فلو أن النقص المتعمد أو اتباع سياسة من سياسات التوجيه بحيث تفرق فى المعاملة بين الدولة ذات الفائض والدول الأخرى غير جائز فإن كل من الدول التى لديها عجزاً فى ميزانها التجارى سوف تنقص من وارداتها من كل البلدان حينما ينخفض الدخل ومن ثم فإن الدول التى حققت عجزا سوف تقلل من تجاراتها مع بعضها البعض بالإضافة إلى قلة معاملاتها مع الدولة ذات الفائض ومن ثم تحدث انكماشا أكبر من اللازم فى حجم التجارة الدولية .

---

(١) المقصود بالطلب الفعال هو نقطة تقابل الطلب الكلى Total Aggregate Demand مع العرض الـكلى فى المعنى الذى استخدمه كينز فى نظريته العامة للتوظف .

والحقيقة التى يجب أن ننتبه إليها أنه بفرض أن التجارة الدولية أتوماتيكية وتحوى الجهاز الذى يحقق لها التوازن دون تدخل إلا أنه لايغرب عن البال أن آثار هذه العملية التلقائية للتوازن هدامة وسيئة للغاية .

فلو أن سعر الصرف يجب أن نحتفظ به ثابتاً فإن الحكومات يجب أن يكون لها الحق فى استخدام الأدوات التى تتحكم فى الواردات مباشرة وتمكنها من جعلها موازية للصادرات دون أن تقاسى الدولة آثار الانكماش والتضخم الذى تفرضه التعديلات التلقائية ، وبعبارة أخرى لابد لها من حق التفرقة والتميز فى المعاملة ضد الدول ذات الفائض ، أى لابد من وجود توجيه اقتصادى للتجارة الدولية .

ومن الواضح أن هذا التوجيه يجب أن يسير وفقاً لقواعد متفق عليها دولياً وإلا دخلنا فى حروب ومنازعات تجارية قد تزيد الموقف سوءا وتعقيداً ، فالدولة لها حق الإشراف وتقييد الواردات إذا كان لديها عجز فى ميزان المدفوعات ، ولكن لو أن الدول التى لديها فائض أقبلت على خفض وارداتها فإن مجهود الدول ذات العجز سوف يضيع هباء منثورا .

وسنعود إلى تفصيل ذلك عند الكلام عن وسائل إعادة التوازن الأخرى ، وليت الأمر يقف عند ذلك ، بل إن احتمال زيادة الصادرات أو الإقلال من الواردات مسألة تتوقف على مقدار التحكم فى الطلب المحلى فى السلع المنتجة وهل يمكن توجيه جزءا أكبر من السلع المنتجة محلياً إلى أسواق التصدير ، وهذه المسألة إنما تعنى توجيه القوة الشرائية فى السوق المحلية ، أى هل من المرغوب فيه خفض الطلب المحلى على السلع والخدمات للأغراض المحلية بما فيها طبعا الاستهلاك الشخصى والاستهلاك الحكومى والحد من معدل نمو رأس المال الفردى والعام . أى هل من المرغوب فيه خفض الطلب على الواردات مباشرة ومهما كان نوعها وخفض الطلب على الإنتاج المحلى ومن ثم توفير جزء منها لزيادة الصادرات .

من الملاحظ أن هناك سوء توزيع صارخ فى الدخول فى مصر ، ولو أنه ينتظر حدوث إقلال من هذا التفاوت نتيجة الأحداث الاقتصادية الأخيرة فى مصر من تحديد الملكية .. الخ . والإقلال من التفاوت معناه زيادة الميل للانفاق للطبقات الفقيرة والمحرومة ، ولا يمكن أن يعقل أننا نطالب بالحد من الإنفاق لهذه الطبقة ، ولكن بالنسبة لبعض الطبقات الأخرى يمكن باستخدام الجهاز الضريبى الحد من الإنفاق على بعض السلع الكمالية الواردة من الخارج كالسيارات الكبيرة الفاخرة ... الخ . هذا فيما يختص ببعض بنود الإنفاق على الواردات . أما الإقلال من معدل نمو رأس المال فهذا أمر غير مرغوب فيه فى فترة نجد أن مصر مقبلة فيها على تنمية إنتاجها الزراعى والصناعى ، ومن ثم سوف تزداد وارداتها للتنمية . أما توفير السلع المنتجة محلياً لأسواق التصدير ، فهذه فى ظل الإمكانيات الحالية مسألة تكاد تكون ضرباً من الخيال ولاسيما فى المدة القصيرة ، فالجهاز الإنتاجى فى مصر يخرج إما سلعاً زراعية ومن الواضح أن مصر قد وصلت إلى التوزيع الأمثل للحاصلات من المساحة الحالية ولا ينتظر زيادة الإنتاج كثيرا فى الفترة القصيرة فلن تتمكن من زيادة إنتاج القطن من نفس المساحة كثيرا فى الفترة القصيرة ولن تتمكن من الاستغناء عن جزء من إنتاج القمح لتصديره للخارج ، بل نحن فى مسيس الحاجة إلى زيادة إنتاجنا منه بدلا من الاستيراد من الخارج — بفرض أن هذا هو الاتجاه السليم .

أما السلع الصناعية فهذه مرتفعة التكاليف . والصناعة المصرية الحالية أحسن مثال لسوء الكفاية وانخفاض الإنتاجية [1] والتخلف الصناعى .

ولو ضربنا صفحا عن التأثيرات غير المرغوبة التى يحدثها العلاج الكلاسيكى فى حجم التوظف والدخل لو وجدنا أيضاً أن نجاح العلاج الكلاسيكى إنما

---

(1) G. E. M. Said : Productivity of Labour in Egyptian Industry.— L'Egypte Contemporaine, June 1950.

وكذلك راجع كتاب المؤلف اقتصاديات مصر ص ٢٧٠ إلى ٢٩٢ .

يتوقف أولا وقبل كل شيء على خاصية الطلب الدولى والحجم الذى يمكن أن تكون عليه مرونته . هل هبوط سعر القطن المصرى سوف يزيد من الطلب عليه للاستهلاك وتكون النتيجة زيادة كمية ماتبيعه مصر بما يكفل زيادة القيمة الكلية لصادراتنا . وبعبارة أخرى هل مرونة الطلب الدولى مساوية أم أقل أم أكثر من الوحدة . فلكى يسهل العلاج يجب أن تكون المرونة على الصادرات أكبر من الوحدة ، أى أن انخفاضا معينا فى أسعار القطن سيؤدى إلى زيادة كمية مايشترى منه فى السوق الدولية بنسبة أكبر ومن ثم تكون النتيجة النهائية زيادة القيمة الكلية لما يباع من هذه السلع أى زيادة حصيلة الصادرات إجمالا . وقد دلت الأبحاث الإحصائية التى قام بها الأستاذ برشيانى تورونى Bresciani-Turroni لدراسة مرونة الطلب على القطن المصرى أنه فى حالة انخفاض السعر النسبى عن القيمة ١٫٢٢٤ تكون مرونة الطلب على القطن المصرى أقل من الوحدة [1] .

حيث وجد أن معامل المرونة

$$\text{و} = -0{,}125 \frac{\text{ع}}{\text{م}}$$

حيث م يرمز للمحصول النسبى أى المحصول المصرى كنسبة من المحصول الأمريكى و (ع) السعر النسبى أى سعر القطن المصرى كنسبة من سعر الأمريكى و (و) معامل المرونة .

وحيث أنه فى الفترة الأخيرة أى منذ حوالى ١٩٥٢ كانت أسعار القطن المصرى قريبة جدا من أسعار القطن الأمريكى فانه يتوقع أن تكون المرونة أقل من الوحدة ولو بجزء ضئيل . وبفرض أن المرونة تساوى الوحدة فان أى انخفاض فى الأسعار لن يؤدى إلى تغير الموقف [2] .

---

(1) Bresciani - Turroni : Relations entre la Récolte et le prix du Coton Egyptien. — L'Egypte Contemporaine, Dec. 1930.

(٢) أثبتت الدراسات الاحصائية التى قام بها برشيانى تورونى أن الطلب على القطن المصرى فى الظروف العادية يعتبر مرنا كما أثبتت الدراسات التى قام بها المؤلف فى فترة لاحقة =

٢ ـ التحديد الكمى للواردات Quantitative Import Restrictions

تتلخص هـذه الطريقة فى وضع القيود على الواردات إلى الحد اللازم ليجعلها تتوازن مع الصادرات التى يمكننا بيعها فى الاسواق الخارجية فعند تقييد الواردات وجعلها عند مستوى أقل مما لو تركت دون تحديد فمعنى ذلك أن الكمية المعروضة من الواردات ستكون أقل من الطلب السائد وبعبارة أخرى فان المستهلك سوف يكون مستعدا لدفع سعر أعلي للسلع من السعر الذى يود المصدر الحصول عليه . فمن الذى يفيد من هذا الوضع . يمكن تصور احتمالات ثلاث : —

(ا) قد تذهب إلى المستهلك النهائى للواردات . وهذه هى النتيجة الطبيعية لو أن هناك رقابة محكمة وفعالة على الأسعار . ولـكن الرقابة على الأسعار مسألة ليست باليسيرة وهناك بعض السلع التى قد يستحيل عمليا إخضاعها للرقابة ولاسيما إذا كان من السهل إعادة بيعها من مستهلك لآخر . وحيث تـكون هذه الرقابة عملية معناها وجود نظام من البطاقات والتراخيص لـكى نضمن توزيعا عادلا للسلع

(ب) قد تذهب إلى طائفة الوسطاء المحظوظين الذين يتسلمون تصـاريح الاستيراد الهامة من المراقبين والتى تعطى الفرصة للمحظوظين القلائل فى إمكان الشراء من الأسواق الخارجية الرخيصة و بيعها بأسعار النـدرة فى داخل البلاد . وقد عانى المستهلـكون الـكثير فى مصر على أيدى تلك الفئة التى أثرت نتيجة التواطؤ مع طائفة المسئولين ممن كان بيدهم اعطاء هذه القصاصات من الورق ذات القيمة المرتفعة فى العهود البائدة .

(ج) قد يرفع المصدر الأسعار التى يبيع بها للمستورد المصرى لـكى تتطابق مع الأسعار السائدة محليا . وقد حدثت هذه العملية فى الماضى وهى تمثل خطراً

= أيضاً أن الطلب على القطن المصرى مرن أيضاً ولـكن مرونة الطلب على سلعة ما تتغير دون شك بتغير الظروف والأوقات وهى ليست مسألة جامدة بل هى مسألة نسبية . فى ظروف معينة يجوز جداً أن يكون الطلب على القطن المصرى غير مرن . راجع مجلة مصر المعاصرة عدد أكتوبر ١٩٥١ حيث يورد المؤلف دراسه لمرونة الطلب على المصرى .

دائما . وإذا ماحدثت فانها تؤدى بالفكرة التى من أجلها نعمل على تحديد الواردات إذ تبدد مانود أن ندخره من العملات الأجنبية نتيجة ارتفاع السعر . حقا لو أن الطلب المحلى على الواردات لن يستجيب بالدرجة الكافية لتغييرات الأسعار فان خفض الكمية المستوردة سوف يؤدى إلى رفع الأسعار للواردات ومن ثم يحصل الأجنبى على كمية أكبر من النقود لحجم أقل من السلع . فتقييد الواردات فى هذه الحالة سوف يؤدى إلى خفض مستويات المعيشة الحقيقية فى مصر نتيجة الاقلال من عرض السلع المستوردة وسوف تؤدي إلى زيادة ميزان المدفوعات سوءا على سوء .

وسوف تتحقق المصلحة للحكومات الأجنبية أو المنتج الأجنبى أو الوسيط الأجنبى طالما كان من السهل على هؤلاء الأجانب تكوين احتكارات أو إذا ما هددوا بتحديد مبيعاتهم ومن ثم يمكنهم الحصول على سعر مطابق لسعر الندرة فى الدول المستوردة . وسوف يحاول المنتجون الأجانب استغلال أسواق الاستيراد إذ أن التحديد الناجح لتجارة الصادر لا يتطلب بالضرورة وجود تقييد للواردات من قبل الدول المستوردة ، ولكن تقييد الواردات تجعل تنظيم تقييد الصادرات من قبل المنتجين الأجانب أكثر سهولة ويسرا . ويحدث هذا بالطبع لو أن تحديد الواردات يقوم على أساس منح حصص محددة لكل من الدول الأجنبية ، وذلك لأن المصدرين فى أية دولة لا ينافسهم فى حصتهم المصدرين من الدول الأخرى ، وعلى ذلك فيسهل لهم الأمر لو أنهم كونوا احتكاراً أهلياً لتجارة الصادر . ولكن الحال تكون أكثر تعقيداً وقد تحتاج إلى عمل على نطاق دولى لو أن مصر لم تتحدد حصة لكل دولة على حدة .

أى أنه من المحتمل جداً للأسباب السابقة أن تكون طريقة الإشراف على الواردات وتقييدها طريقة غير مؤثرة بل قد تعرضنا للسرقة والتلاعب

كما قد تفرض نظاماً بيروقراطياً للتوزيع وقد لا تقيد سوى المصدر الأجنبى ومن ثم تضر بميزان المدفوعات .

ويقترح الأستاذ J. E. Meade [1] عرض تراخيص الاستيراد فى مزاد علنى كوسيلة للقضاء على جزء من مساوىء هذه السياسة ومن ثم تباع لمن يعرض أعلى سعر ، ومن ثم يذهب الفرق بين سعر بيع الندرة و بين سعر الشراء من المصدر الأجنبى إلى المجتمع فى شكل زيادة فى إيرادات الدولة وجزء من هذه الإيرادات يمكن استخدامه بطبيعة الحال فى مساعدة ذوى الدخول الضعيفة من المستهلكين لتعكس أثر ارتفاع أسعار السلع المستوردة بعض الشىء . ومن ثم قد تساعد هذه الوسيلة على إيجاد نظام تحديدى للواردات يعمل جنباً إلى جنب مع اقتصاد داخلى يقوم على جهاز الثمن . ومن ثم نقضى على فئة المحظوظين من الوسطاء ونقضى على الإغراء وعلى الرشوة والسرقة . كما أن التراخيص لا يجب أن تربط المستورد بدولة معينة بل تترك له حرية الشراء من أية سوق أجنبية إذ هذا يعطى المستورد الحافز والقوة للعمل على خفض السعر الذى يمنح للمصدر الأجنبى . ومن ثم لا يوجد اتجاه نحو التمييز وتصبح الاعتبارات التجارية وحدها هى العامل المحدد لجهة الاستيراد .

ويحسن عند تقرير هذا النظام أن ننتخب سلعة أو اثنتين يعتبر ظروفهما ملائمة كتجربة لمعرفة سير العمل . ولكن النتائج الهامة لن نحصل عليها إلا عندما يصبح هذا النظام عاما .

ومن المشاكل الهامة التى تعترض أية نظام لتقييد الواردات هى تحديد الكمية الواجب استيرادها من كل سلعة . هل يصبح المستهلكون أسعد حالا لو أننا قلنا الكمية التى ستنفق على استيراد الذرة بمقدار ١٠٠ جنيه وزدنا الكمية التى ستنفق على القمح بنفس المبلغ ؟ وهل يصبح المستهلكون أسعد حالا

(1) Planning and The Price Mechanism. P. 87.

لو أنفقت هذه الألف جنيه على الخشب أم الكتب ؟ إن الحكم على ذلك قد يتسنى على ضوء تفضيلات الأفراد كما تنعكس فى جهاز الثمن .

و يساعد على تحقيق هذا الهدف أيضاً إمكان إدماج مجموعات من السلع مع بعضها فى التصريح الواحد إذ يمكن للتصريح الواحد أن يحتوى على قيمة إجمالية من الواردات و يترك اختيارها لحامل التصريح الذى هو دون شك ملم بتفضيلات الأفراد .

وهناك نقد آخر هام لسياسة تقييد الواردات كوسيلة لاعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات . فهذه السياسة لاتعمل شيئاً لتنشيط الصادرات . فكل ماتعنيه هذه الطريقة أننا نحاول أحداث توازن فى ميزان مدفوعاتنا عندمستوى منخفض من كل الواردات والصادرات . وفى الحقيقة أن سياسة الحد من الواردات يجب أن تأتى فى المرتبة الثانية لو أننا فشلنا فى توسيع المجال أمام صادراتنا لكى نتمكننا من الاحتفاظ بنفس المستوى من الواردات والتى لايمكن انتاجها محليا بتكلفة أقل من الخارج .

ولكن لا يعنى هذا بالضرورة استبعاد هذه الوسيلة ، ففى بعض الظروف قد يتعين استخدامها للتمييز ولا سيما لو كانت هناك دول تعانى عجزا فى ميزان مدفوعاتها ومثال ذلك الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية كانجلترا وفرنسا . . . إلخ كانت تعانى عجزاً فى ميزان مدفوعاتها بينما الولايات المتحدة كانت تتمتع بفائض . فلو أن كلا من فرنسا وانجلترا قيدت وارداتها دون تمييز لحدث إعاقة غير لازمة للتجارة بين كل من انجلترا وفرنسا . بينما لو كان التقييد فى انجلترا ضد أمريكا فقط ولصالح فرنسا وكان التقيد فى فرنسا ضد أمريكا ولصالح انجلترا لجنت كل من فرنسا و انجلترا من مزايا تقسيم العمل بين الدول لأنه لو اشترت انجلترا بكميات أكبر من فرنسا لامكن لفرنسا أن تشترى كميات

أكبر من انجلترا نتيجة ما أتيح لها من عملات بريطانية . أى أن هذه السياسة تقلل من الآثار السيئة لسياسة التحديد .

وقد تمكن الأستاذ Ragnar Frisch[1] من استخدام بعض الأدوات الرياضية لتحديد نوع وتوزيع التجارة فى حالة استخدام تقييد الواردات كوسيلة للتمييز فى المعاملة لاعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات مع إيجاد أقل خفض ممكن لحجم التجارة الدولية . ولكن هذه الدراسة معقدة .

وفى الحقيقة نلاحظ أن تقييد الواردات مع اتباع سياسة تمييز سوف تجرنا إلى سياسة الاتفاقات التجارية الثنائية أو هى بالفعل قد أدت لذلك . أما مدى نجاح هذه السياسة فيتوقف على الكثير من العوامل المجهولة وعلى قوة المساومة

٣ — تعديل سعر الصرف Adjustments of Exchange Rate

تتلخص هذه السياسة فى استخدام سعر الصرف لاحداث التوازن بين الصادرات والواردات . ولا يقتضى هذا بالضرورة احداث تغييرات يومية . فيمكن تحديد السعر عند المستوى المعتبر كافياً لمتوسط مدة معينة مقبلة . وبحيث نسمح بمقابلة التقلبات اليومية فى الطلب والعرض من رصيد الذهب أو الاحتياطى من العملات الأجنبية . وقد كان هذا هو الهدف الذى أنشأ من أجله مال موازنة الصرف . « Exchange Equalisation Funds » أى تلك الوسيلة التى شاع استخدامها فى البضع سنوات التى بدأت من ١٩٣٠ . أى أن السعر يتغير ليقابل عجزاً أصيلا ، بينما يبقى ثابتاً فى الفترة القصيرة . إذ أن التغيرات فى الفترة القصيرة قد تلغى بعضها البعض .

---

(1) On the Need for Forecasting a Multilateral Balance of Payments, «The American Economic Review», Septemper 1948

وهذه الوسيلة تناسب الدول الصغيرة بصفة خاصة ، ويشترط أن تكون صادراتها وارداتها من النوع التنافسى ، فى مثل هذه الحالة نجد أن الأسعار التى تحصل عليها الدولة من صادراتها أو تدفعها لوارداتها لا يمكنها التحكم فيها ، وأن شروط التبادل الخاصة بها لا تتأثر كثيراً بالتغيرات فى أسعار الصرف الخارجى ، فلو أن الدولة خفضت سعر عملتها فإن أسعار الصادرات والواردات ترتفع على التوالى بالنسبة للعملة الوطنية ، بينما تبقى ثابتة بالنسبة للعملات الأجنبية ، ومن ثم نجد أن الإنتاج للتصدير يجذب موارد إضافية .

وحيث أن السوق العالمى كبير بالنسبة إلى صادرات الدولة فإن أى زيادة فى الصادرات سوف يمكن تصريفها بسهولة . وفى نفس الوقت نجد أن الزيادة فى أسعار الواردات تحد من الطلب ، فخفض قيمة العملة يؤدى أتوماتيكيا إلى قلة الواردات وزيادة الصادرات وسوف يؤدى إلى التوازن إذا ما حدث تخفيض سعر العملة بالدرجة الكافية .

ولكن ليت الأمر بهذه السهولة واليسر ، فقد تكون الواردات سلعا ضرورية ، وأن تغييراً كبيرا فى السعر قد يكون تأثيره ضئيلا على الطلب ومن ثم يقع عبء التعديل بأكمله على الصادرات ، فالأمر يتوقف على مدى سهولة تحول الموارد إلى إنتاج سلع التصدير واستجابتها للأسعار الإضافية للصادرات ، فلو أن هذا التحول كان بطيئا فإن سعر الصرف يجب أن ينخفض كثيرا قبل أن يحدث الآثار المطلوبة ، ويضاف إلى هذا أن أسعار الواردات قد ترتفع كثيرا وتؤدى إلى ارتفاع نفقة المعيشة ومن ثم مطالبة العمال بزيادة أجورهم ، وهذا يعصف بسياسة خفض سعر العملة التى تقوم على أساس خفض مستويات الأسعار المحلية نسبياً إلى مستويات الأسعار الدولية ، فلو أنه فى كل حالة من خفض سعر الصرف زادت الأجور والأسعار المحلية فلن يتسنى لتعديل سعر الصرف أن يحدث التوازن فى ميزان المدفوعات .

فالصادرات فى مصر تعتمد على القطن وحده والجزء الأكبر من الموارد موجه ناحيته ، وليس من المتوقع تحول الموارد لزيادة إنتاجه ، ولا سيما فى الظروف الحالية التى تتميز بانخفاض أسعاره .

كما أن ما تعرضه مصر من القطن كمية ضئيلة والتقلبات فى العرض لن تؤثر كثيراً على العرض العالمى ، كما أن ما تستهلكه مصر من القطن ضئيل أيضا ولا أهمية لتقلباته . و بعبارة أخرى فإن الطلب والعرض العالميين للقطن لن يتأثرا بالطلب أو العرض من جانب مصر ، وسواء خفضنا قيمة عملتنا أوتركناها كما هى فإن الأحوال لن تتغير .

كما أن وارداتنا ليست سوى جزء بسيط لايؤثر حجمه على السعر العالمى أى أن سعر وارداتنا سوف يظل كما هو فى الخارج ، بينما ترتفع أسعارها بالعملة المصرية ارتفاعا يتكافأ مع مقدار الخفض فى عملتنا .

ومن ثم سوف نجد أن سياسة تخفيض قيمة العملة سوف لاتفيد مصر ، بل على النقيض قد تسبب بعض المشاكل الأخرى التى قد تنجم عن تخفيض قيمة العملة كاشتداد خطر التضخم والإضرار بحالة الطبقات الفقيرة وأصحاب الدخول الثابتة ، فضلاً عن تعرض قيمة الديون على الخارج لمصر للانخفاض ، ولا سيما لو أن المدين الأجنبى قد تعهد بدفع مبلغ محدد بالعملة المصرية ، كما أن الديون التى علينا للخارج سوف ترتفع قيمتها بالعملة المصرية ، لو كانت هذه الديون مقوَّمة بالعملات الأجنبية .

ولا يجب أن ننسى فكرة إصلاح العجز فى الميزان الحسابى عن طريق تخفيض القيمة الصرفية لعملة ما إنما تقوم على افتراض وجود مرونة تزيد عن الوحدة[1] على صادرات الدولة التى تقوم بتخفيض أسعار منتجاتها فى الخارج .

---

(١) فى مكان سابق من هذا البحث نرى أن مرونة الطلب على القطن المصرى فى الظروف الحالية أقل من وحدة ، كما أن عرض عوامل الانتاج فى مصر باستثناء العمل غير الفنى يكاد يكون ثابتاً وأية زيادة فى الانتاج سوف تؤثر فى منحنى التكاليف بحيث تؤدى إلى ارتفاع =

كما يجب على الدولة المتبعة لهذه السياسة أن تكون على استعداد لتقبل بعض التضحيات الحقيقة للجهود الاقتصادية ، إذ أن اتباع هذه السياسة سيؤدى إلى تنازل الدولة عن حاصل مجهودات إنتاجية معينة مقابل الحصول على مقدار أقل من السلع الأجنبية عن ذى قبل ، ومن ثم فإن نسبة التبادل الحقيقى سوف تتحوّل لغير صالحها ، ويسوء الموقف بدرجة أكبر لو صادف قلة مرونة الطلب تعرض نفقات الإنتاج الحدية للسلعة المنتجة محليا للارتفاع إذا ما حدث تغير فى كمية الإنتاج .

وباختصار فإنى لا أعتقد فى ضوء الظروف الحالية أن خفض القيمة الصرفية للعملة المصرية سوف يؤدى إلى علاج مشكلة عدم التوازن فى ميزان مدفوعاتنا وأنه فى الفترة القصيرة من الأجدى استخدام الوسائل التحديدية والرقابية .

(٤) الاستعانه بالمنظمات الاقتصادية الدولية :

من الملاحظ أن الفكرة الأساسية من قيام المنظمات الدولية ، ولا سيما صندوق النقد الدولى هو مساعدة الدول التى تعانى عجزاً فى ميزان مدفوعاتها ، فالدولة التى تعانى عجزاً فى ميزان مدفوعاتها تستطيع أن تطلب من صندوق النقد الدولى تزويدها ببعض العملات الأجنبية مقابل دفع الثمن بعملتها الوطنية بشرط ألا يزيد مجموع عمليات الشراء عن ٢٥ ٪ من حصتها فى خلال اثنى عشر شهرا ، وطالما أن هذه المشتريات لاتؤدى إلى زيادة ما فى حوزة الصندوق من هذه العملة عن ٢٠٠ ٪ من حصة الدولة ، فمصر يمكنها بناء على ذلك على ر

= النفقة الحدية . كما أن الأبحاث الإحصائية التى قام كلا من Chang و Hinshaw تدل على أن المرونة الثمنية للطلب الدولى على مجموع صادرات دولة معينة تميل عادة إلى أن تكون أقل من وحدة .

السنين شراء ١٢٠ مليون من الدولارات[١] كحد أقصى ، وواضح أن ١٥ مليون دولاراً سنوياً وإن كانت بسيطة لاتعالج اختلالا أصيلا إلا أنها تساعد على مقابلة عجز طارئ مؤقت ، أى تساعد بعض الشيء فى حل جزء من المشاكل ولا سيما مشكلة الحصول على عملة نادرة كالدولار .

كما أن الصندوق يتيح تغيير سعر الصرف فى حدود ١٠ ٪ عن السعر المبدئى الذى حدد عند انضمام العضو ودون أية اعتراض من قبل الصندوق . ويجوز أن تكون النسبة أكبر من ذلك بشرط موافقة الصندوق[٢] . فإذا كانت نسبة التغيير المقترحة أكثر من ١٠ ٪ وأقل من ٢٠ ٪ فالصندوق له الحق فى إبداء الموافقة من عدمها بشرط أن يدلى برأيه فى خلال ٧٢ ساعة من تاريخ وصول الاقتراح . وإذا زادت نسبة التغيير عن ٢٠ ٪ فيمكن الصندوق أن يوافق أو يرفض ، ومن حق الصندوق أن يحدد الفترة التى يصدر فى خلالها حكمه . وعادة ما يوافق الصندوق على الخفض فى حالة إذا ما كانت الدولة تعانى اختلالا أصيلا فى ميزانية مدفوعاتها . ويشترط ألا يكون أساس الخفض هو كسب أسواق جديدة .

وقد نوقش هذا الرأى عند كلامنا عن سياسة تخفيض سعر الصرف ، كما أن الصندوق يتيح للدول ذات العجز اتخاذ بعض الإجراءات التحديدية الخاصة بالرقابة على كمية الصادرات والواردات ، كما أن البنك الدولى للانشاء والتعمير قديساعد على تنمية الاستثمارات فى مصر بما يمنحه إياها من تسهيلات فى الحصول

---

(١) حصة مصر فى الصندوق ٦٠ مليون منها ١٠ مليون ذهب ، وبذلك يتسنى لها فى غضون ١٢ شهرا الأولى شراء ما قيمته ١٥ مليون دولار وفى الاثنى عشر شهرا التالية ١٥ مليون أخرى وهكذا بحيث لا تتعدى مشتريات مصر من العملات الأجنبية ١٢٠ مليونا من الدولارات (أى ضعف حصة مصر) .

(٢) لمن يود زيادة فى التفاصيل يرجع إلى كتابنا عن النقود . الباب الخاص بالعلاقات النقدية الدولية ص ٣٠٠ .

على رؤوس الأموال الأجنبية ، ومن ثم يساعدنا فى زيادة إنتاجنا القومى وهذا بالتالى يؤدى إلى الإقلال من هذه الثغرة القائمة فى ميزان المدفوعات ، ولكن ليس من السهل أن نجزم بمدى قدرة هذه المنظمات على حل مشكلتنا هذه ، إذ أن مهمتنا الأصلية هى توفير حالة من التوازن والاستقرار الدولى بصفة خاصة . كما أن نجاح هذه السياسات يتوقف كما سبق أن ذكرت على مدى نجاح سياسة تغيير الأسعار الصرفية للعملة والتى تتوقف بالتالى على الاحتمالات النظرية لاتجاهات العرض والطلب الدوليين من حيث المرونة والميول الحدية للاستيراد وغير ذلك من الخاصيات والاتجاهات والقوى الاقتصادية التى لا يتسنى للمنظمات الدولية التحكم فيها .

٥ — رسم السياسات المالية والنقدية

التى تؤدى إلى تنشيط الجهاز الإنتاجى والتوسع فيه وزيادة المقدرة على التصدير . وبعبارة أخرى أن تعمل الدولة على إيجاد سياسة مالية من شأنها توفير مستوى عال من التوظف وذلك بزيادة الإنفاق ولاسيما الإنفاق الاستثمارى [١] .

وجعله من الكبر الكافى بحيث تؤدى إلى رفع الطلب الفعال كما يمكن تعديل سياسة الضرائب بحيث تزيد من الميل الحدى للاستهلاك . كما يحسن أيضاً تعديل الجهاز الضريبى بحيث يحفز على زيادة الإنتاج وقد قامت الحكومة فعلا بإعفاء الصناعات الجديدة التى ترى أنها لازمة لدعم الاقتصاد القومى من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لمدة سبع سنوات كما يعفى من نصف الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ذلك الجزء المقتطع من الأرباح السنوية والمحتجز

---

(١) جمال سعيد : كيف تحقق السياسة الأنفاقية الأستقرار الأقتصادى . مجلة التجارة والأقتصاد العدد الأول ١٩٥٣ .

دون توزيع بقصد التوسع فى الإنتاج الحالى أو الاستثمار فى إنشاء صناعات جديدة .

ولكن لهذه الوسيلة عيبها إذ أن حركة التوسع سوف يصحبها ارتفاع فى مستوى الأسعار ومن ثم يقلل من المقدرة على التصدير .

٦ — تعديل السياسة التجارية للدولة :

وذلك بأن تلجأ الدولة إلى إبرام المعاهدات التجارية وعقد الاتفاقات الثنائية وإرسال البعوث والوفود إلى الدول المختلفة وفرض رقابة على الصرف وتكوين مناطق نفوذ تجارية واتباع شرط المعاملة بالمثل ومنح إعانات التصدير واستخدام التعريفة الجمركية كأداة تميز على واردات الدول وغير ذلك من الأساليب . ففرض الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية سوف ينشط ويشجع الانتاج المحلى لبعض الصناعات ومن ثم يرتفع مستوى التوظف فيها وفى الوقت نفسه تقل الواردات لارتفاع الأسعار مما يؤدى إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات . وهنا أيضا كما هى الحال فى اتباع وسيلة خفض سعر الجملة تتوقف النتائج على مدى استجابة الطلب للانخفضات السعرية .

والهدف الرئيسى من استخدام هذه الأدوات أن نجعل قيمة كل من الصادرات والواردات متعادلتين . وعيب هذه الطريقة هو إضرارها بحجم التبادل الدولى إذ تؤدى إلى انكماشه وتضحيتها بمزايا تقسيم العمل بين الدول إذا ما انتشر استخدامها ، ولكنها فى الوقت عينه من الوسائل الفعالة فى إحداث التوازن فى المدة القصيرة .

كلمة ختامية :

من الواضح أن سببا هاما من أسباب عدم التوازن الحالى فى ميزان مدفوعات مصر إنما يرجع إلى تأثرنا بالأحداث الدولية ، ففى هذه الفترة يسود ركود ملحوظ

فى النشاط الاقتصادى الدولى مرجعه فى الغالب إلى هبوط[١] معدلات الاستثمار فى الدول الصناعية الكبرى وزيادة انتاج بعض المواد الأولية اعتقاداً من المنتجين بحاجة الدول إلى البناء والتعمير . وقد كانت هذه الزيادة من الكبر بحيث تفوق مطالب النشاط الاستثمارى السائد ، وواضح أن مصر من الدول التى تقوم تجارتها الخارجية على محصول واحد يكون حوالى ٨٠ ٪ من قيمة صادراتها فى المتوسط كما أنه يكاد يكون المصدر الوحيد لما تحتاج إليه من عملات أجنبية أو عبارة أخرى فمصر من خيرة الأمثلة لما يسمى « اقتصاديات التصدير » Export economies ومن ثم فهى تتأثر سريعا بما يجرى فى الخارج من أحداث اقتصادية ، فسيادة حالة من الكساد فى المحيط الدولى تؤدى إلى هبوط الطلب الخارجى على القطن ، ومن ثم هبوط حصيلة الصادرات ، وكذلك هبوط الدخل الأهلى النقدى ، فالدخل الأهلى الحقيقى نتيجة لضرورة خفض الواردات . ومن حسن الحظ أن زوال هذا الكساد أيضا يحدث بنفس السرعة التى ينتشر بها ، إذ أن أهم مظاهره تتركز فى الهبوط السعرى وليس فى نقص الإنتاج أو مستوى التوظف والعمالة[٢] ومن ثم فمصر سوف يصيب التحسن ميزان مدفوعاتها بمجرد زوال حالة الكساد القائمة على أنه فى المدة القصيرة يجب أن نعنى بتركيز اهتمامنا نحو تحقيق شروط مبادلة ملائمة لمصر .

لهذا يجب ألا نجزع لهذا العجز ونفزع له ونستخدم الوسائل الانكماشية بدرجة أكبر من اللازم . كما أضيف أن العبرة ليست فى تحقيق التوازن من سنة لأخرى وإنما التوازن فى المدة الطويلة نسبيا ، فسرعان ما سوف يتحقق لنا فائض فى الميزان

---

(١) راجع مقال الدكتور يحيى الملا عن الانتشار الكسادى وكيفية حدوثه مجلة مصر المعاصرة عدد يوليو ١٩٥٢ .

(٢) قد يتأثر طبعاً النشاط الصناعى فى مصر ويصيبه الكساد فى شكل نقص الانتاج وحدوث بطالة بين العمال ولكن حجم التوظف فى الصناعة ما زال بسيطاً إذا ما قيس بحجم التوظف فى الزراعة مثلا ، ومن الملاحظ أيضاً عدم توقف الانتاج الزراعى نتيجة هبوط الأسعار بل على العكس قد تزيد الكمية المنتجة .

الحسابى لفترة أخرى قد تطول بضعة سنوات . وهناك من النتائج ما يبشر بذلك فإن أرقام ميزان المدفوعات الأولية لعام ١٩٥٤ توحى بأن الثغرة فى هذا الميزان سوف تقفل ، بل قد تحقق مصر فائضا ضئيلا . على أننى أعتقد أنه من بين الوسائل المختلفة لعلاج العجز نجد أن التحديد الكمى للواردات وتعديل السياسات التجارية هو خير ضمان للوصول إلى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات فى الفترة القصيرة . أما الوسائل الأخرى فيجب أن ننظر إليها كبدائل فى المدة الطويلة وأن نستخدمها بحذر ، وكلما تطلب الموقف ذلك .

تمّ بحمد الله

VETVS
NOVVM
TESTA-
MENTVM
DEI·SVB·NVMINE·VIGET
PRINCETON
UNIVERSITY
LIBRARY

Princeton University Library
32101 056865429
(RCPPA)
HG3883
.E3
S242
1955
RECAP